

بسم الله الرحمن الرحيم

ورقة عمل بعنوان

(نحو إستراتيجية وطنية لتكريس مفهوم الأمن الفكري في المجتمع)

قراءة إستطلاعية تحليلية إعلامية

بحث مقدم للمؤتمر الوطني الأول للأمن الفكري

«المفاهيم والتحديات»

في الفترة من ٢٢-٢٥ جماد الأول ١٤٣٠ هـ

كرسي الأمير نايف بن عبد العزيز لدراسات

الأمن الفكري بجامعة الملك سعود

يقدمه الإعلامي

نعيم تميم الحكيم

الأمن الفكري

المقدمة ...

قضية الأمن الفكري قضية عميقة في تاريخنا الإسلامي والشريعة بقسميها الفقهي والعقدي ، فليست هي وليدة الأحداث المعاصرة ، ففي المسائل الفقهية والعقدية هناك مساحة للتحرك والاجتهاد وفي المقابل توجد خطوط حمراء متى ما تجاوزتها المجموعة خرجت عن الإطار المسموح ودخلت في حسابات وتأويلات منحرفة ، الخطأ يأتي عندما يبدأ الخلط بين المسموح والمنوع ، وعندما نُحمّل النصوص الشرعية ما لا تحتل ، لكن من هو الذي يستطيع وضع الخط الفاصل ! من هو الذي يستطيع وضع مُحددات ومفردات (المُحكّم) من (المُتشابه) ، الدين الإسلامي ليس فيه كهنوتية أو أقبية سرّية .. دين مفتوح للجميع .. لكنه في المقابل ليس دين فوضى فيحق لكل أحد الاجتهاد فيه حسب رؤيته وخاصّة في القضايا العامّة ومسائل النوازل .

الأمن الفكري بكل بساطة هو هئية بيئة فكرية سليمة غير قابلة لتكاثر الأفكار المنحرفة ومع بساطة هذا التعريف لكنه يحتاج إلى تحليل أكثر دقّة ، فما هي الأفكار المنحرفة التي نريد أن نحمي الناس منها ؟ ومن المسؤول عن هئية البيئة الآمنة فكراً ؟

إذا تبين ذلك فلدينا محور مهم في مصطلح الأمن الفكري ألا وهو مفردات وأدوات الأمن الفكري ، فدخولنا في مشروع للتأمين الفكري سيظل ناقصاً ما دمنا لم نُحدد العناصر بتفاصيلها بشكل واضح و (شفاف) ، وقضية الأمن لا تحتل العبارات العائمة أو العامّة .

وفي هذه الورقة المقدمة ننطلق من محاولات تحرير الأمن الفكري ، ومدى فهم المجتمع بشرائحه لهذا المصطلح .. لنحدد بعدها إمكانيات الجهات المختلفة ، من دينية وتعليمية وثقافية وإعلامية ورياضية وتربوية في تحقيق وترسيخ مفهوم (الأمن الفكري) ..

لننتهي إلى مجموعة من التوصيات الخاصة بإيجاد إستراتيجية وطنية شاملة لتحقيق الأمن الفكري .. ويغلب الجانب الميداني على هذا البحث من خلال إستفتاء نخب فكرية وثقافية ودينية وأدبية ورياضية ، وإستطلاع أداء مؤسساتها في هذا الموضوع ..

مفهوم الأمن الفكري وأهميته (١)

يُعد الانحراف الفكري من أخطر أنواع الانحراف، وبصورة خاصة إذا تُرجمت الانحرافات الفكرية إلى اعتداء على حرمان الآخرين، أو عندما يحاول صاحب الفكر المنحرف فرضه على الآخرين، والحكم على من لا يتفق معه في الرأي بالكفر والخروج من الملة، وبذلك يستبيح دمه وماله، بما قد يترتب على ذلك من أخطار دينية وأمنية وسياسية واجتماعية واقتصادية، فما يشهده العالم من إرهاب وتدمير وإخلال بالأمن الوطني إنما هو نتيجة لفقدان الأمن الفكري أو اختلاله، فكل جريمة في الغالب مسبقة بفكر منحرف؛ مما يتطلب بذل كل جهد ممكن في سبيل تحقيق الأمن الذي يُعد من أعظم نعم الله التي أمنَّ بها على عباده، فهو حاجة إنسانية أولية لا يستطيع أي مجتمع أن يعيش ويمارس دوره في البناء والتنمية في غيابه، ولا يمكن أن يختلف اثنان على أهمية الأمن الذي يشمل أمن الفرد وأمن المجتمع وأمن الوطن، حيث لا يمكن أن يتحقق أمن الفرد بمعزل عن أمن المجتمع وأمن الدولة.

وبالنظر إلى أنواع الأمن وصوره نجد أنها متعددة؛ ومنها: الأمن الاجتماعي، والسياسي، والاقتصادي، والجنائي، والمائي، والغذائي، والوطني، والثقافي، والبيئي، والمعلوماتي... وصولاً إلى (الأمن الفكري) الذي يتربع على رأس القائمة، فهو أساس الأمن بمفهومه الشامل ومن أهم متطلبات تحقيقه، ولا سيما أن له أصلاً شرعياً ينطلق منه، ويستمد منه مشروعيته وضوابطه

(1) الدكتور/ عبد الحفيظ بن عبد الله المالكي مدير تحرير مجلة البحوث الأمنية عضو هيئة التدريس بكلية

الملك فهد الأمنية

ومحدداته. فالأمن الفكري يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالحفاظ على أهم مقاصد الشريعة الإسلامية ألا وهو الدين، وقد كفلت الشريعة الإسلامية تحقيق الأمن الفكري والحفاظ عليه فكان من مقاصد التشريع الإسلامي حفظ العقل؛ الذي يرتبط به الأمن الفكري ومن خلاله يتحقق، وبه يصلح كل شيء أو يفسد، فالعقل مناط التكليف وأساسه، فإذا زال العقل زال التكليف الذي يرتبط به وجوداً وعدماً.

ونظراً لحدثة مصطلح (الأمن الفكري) وتباين الرؤى حول المقصود به؛ فإن من الأهمية بمكان تحرير المصطلح وبيان المراد به، وذلك من خلال النظر إليه باعتباره إجراءات وتدابير، وعدم إغفال مؤداه أو ما يمكن أن يترتب على تحقيقه، وبناء على ذلك يمكن تعريف الأمن الفكري بأنه: "حماية المنظومة الفكرية والعقدية والثقافية والأخلاقية والأمنية للفرد والمجتمع؛ بما يكفل الاطمئنان إلى سلامة الفكر الإنساني من الانحراف الذي يشكل تهديداً للأمن الوطني بجميع مقوماته" فإذا صلح الفكر صلحت العقيدة، بما يترتب على ذلك من صلاح للمنظومة الأمنية والثقافية والأخلاقية وغيرها، وهذه المنظومة مكملة لبعضها ولا يمكن فصل أحد مكوناتها عن الآخر، فاختلال الفكر سيؤدي حتماً إلى اختلال العقيدة، وذلك سيؤدي بلا ريب إلى الإخلال بالجوانب الأخرى سواء كانت ثقافية أو أخلاقية أو أمنية بما يترتب على ذلك من تهديد للأمن الوطني بجميع مقوماته. ومما سبق تتضح أهمية الأمن الفكري الذي يتبوأ مرتبة متقدمة بين أنواع الأمن وصوره، فتحقيق الأمن الفكري سيؤدي - بإذن الله - إلى تحقيق الأمن بمفهومه الشامل بصورة تلقائية.

وهنا يجب التنويه إلى أنه - مع الأخذ في الاعتبار أنه لا يوجد حرية مطلقة وإنما هناك حرية محكومة بضوابط دينية وأخلاقية واجتماعية ونظامية - فإن الأمن الفكري ومتطلبات تحقيقه لا

تعني فرض وصاية أو حصار من أي نوع على عقول الأفراد، أو منعهم من الإطلاع على الثقافات والعلوم الأخرى - كما يعتقد البعض - وإنما يهدف إلى بناء العقل وحمائته من مما قد يؤدي به إلى الانحراف، وتحصينه في مواجهة المؤثرات التي قد تجعل صاحبه مصدر تهديد للأمن والاستقرار، ومعالجته وتصحيح ما قد يطرأ عليه من خلل أو اضطراب، ثم تأمين الدولة واجتمع في مواجهة ما ينتج عن هذا العقل من مخرجات تتمثل في الرؤى والأفكار والتوجهات التي يُعبر عنها عادة بالكلمة المسموعة أو المكتوبة وما يتبعها من سلوك وتصرفات.

وبالنظر إلى مشكلة الانحراف الفكري والإرهاب التي تعانيها المملكة؛ يُلاحظ أن وزارة الداخلية ممثلة في الأجهزة الأمنية قامت بواجبها في مكافحة الإرهاب على أفضل وجه، ووظفت جميع إمكاناتها للتصدي للإرهاب ميدانياً وفكرياً، وقد نجحت في الجانب الميداني بحكم اختصاصها وتأهيل منسوبيها للقيام بذلك، إلا أن الجانب الفكري لا يزال بحاجة إلى كثير من الجهد والتعاون ممن يحوزون العلم والمعرفة، ويملكون الأدوات والوسائل، وقد حان الوقت لتدخل جميع المؤسسات الحكومية والأهلية بقوة وفاعلية لممارسة دورها في تحصين المجتمع وتحقيق الأمن الفكري لجميع أفرادها باعتبار ذلك مسؤولية تضامنية، حيث إن الجهود المبذولة في هذا المجال ما زالت دون المستوى المأمول.

أما عن كيفية تحقيق الأمن الفكري وجعله واقعاً ملموساً؛ فيمكن القول أننا بحاجة إلى إعداد الفرد إعداداً فكرياً صحيحاً يقوم على الوسطية والاعتدال فكرياً وممارسة، ثم تحصين ذلك البناء الفكري في مواجهة مختلف المؤثرات والتيارات الفكرية المعاصرة، وذلك لن يتأتى إلا من خلال "إستراتيجية وطنية شاملة لتحقيق الأمن الفكري" يتم اعتمادها من أعلى سلطة في المملكة؛ وبذلك تكون ملزمة للجميع، ويشترك في تنفيذها جميع مؤسسات الدولة وفي مقدمتها المؤسسات

السياسية والدينية والتعليمية والاجتماعية والإعلامية والثقافية والتنظيمية والقضائية والأمنية والاقتصادية وغيرها من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، مع ضرورة إنشاء جهاز أو إدارة عليا مختصة بالأمن الفكري ترتبط برئيس مجلس الوزراء أو بسمو زير الداخلية لمتابعة تنفيذ الاستراتيجية بحزم، إذ لا تقبل المساومة على أمن الوطن واستقراره .

ويقصد به أيضاً الاستجابة للمؤثرات الإيجابية المختلفة التي تضبط الكر من الانحراف مما يعكس سلوكاً إيجابياً محموداً) ويبقى الحديث حول هذه المؤثرات الإيجابية المختلفة التي يأتي في طليعتها التعاليم الدينية المستمدة من منطوق ومفهوم النصوص الشرعية وما بني عليها من قواعد شرعية ومقاصد للشريعة تكفل حفظ الضروريات الخمس لحياة الإنسان بشكل آمن.

وتأتي الإشكالية في وعي مجتمعنا لهذا الأمر في الاختلاف في مفهوم هذه النصوص أو تعمد تفسيرها بما يوافق الهوى من بعض التحريضيين لتحقيق أهداف مشبوهة مبنية على الشبهات أو الشهوات مما يوجد التضاد في الفهم لما يحقق الأمن الفكري للمجتمع وما حصل من إفرازات سلبية للتفسير الخاطئ للنصوص تمثلت بالتفجيرات والأعمال العدوانية المخلة بالأمن كل ذلك كان محصلة للخلل الفكري لدى شريحة من مجتمعنا استطاع المخرضون اختراقها وإملاء أفكارهم العدوانية عليها مما تسبب في ردة فعل قوية لدى عقلاء المجتمع والمعنيين بحفظ الأمن العام بمختلف تخصصاتهم الأمنية وكذا المعنيين بتصحيح الفكر المنحرف الدافع لتلك الأعمال العدوانية بمختلف مؤسسات المجتمع المعنية بهذا الشأن التربوية منها الدعوية والإعلامية والتعليمية إلى أن يهبوا لتعرية هذا الفكر الدخيل ومحاربته مما كان له الأثر الإيجابي لحفظ الأمن والحد من المزيد من التورط من قبل الشباب المتدين في هذا الوحل والمترلق الخطير الذي كان يرفع شعار الدين كمبرر له.

ويبقى دور الجهات ذات العلاقة (الأسرة - المؤسسات التربوية (المدارس والجامعات) - المساجد والدعاة - وسائل الإعلام - الأندية الرياضية والأدبية والثقافية) بتكريس هذا المفهوم في مجتمعنا بشكل منظم ومنتظم عبر آليات واستراتيجيات محددة ومدروسة لمواجهة أدوات الاختراق الفكري للمجتمع المتمثلة بوسائل الاتصال المختلفة حيث يمثل الإنترنت أخطرهما بما تحمله من انفتاح غير مسبوق على العالم بطريقة يستحيل الحد منها أو ضبطها أو التحكم بتأثيره فهنا يتحتم التحصين الذاتي للمجتمع خصوصاً شريحة الناشئة منه.

ونلاحظ أن المنظومة العامة لمؤسسات الدولة المدنية التعليمية منها والتربوية والدعوية والإعلامية تبذل جهوداً مشكورة لتحقيق الأمن الفكري لكن تبقى هذه الجهود مقالة مقارنة بحجم الخطر المستهدفة به بلادنا ومما يؤكد هذا تصريحات صاحب السمو الملكي وزير الداخلية التي تؤكد ضعف الجهود الفكرية وضرورة زيادتها لتواكب الجهود الأمنية الاستباقية الموفقة لخارطة نتائج الخلل الفكري لدى الشباب المتورطين في الأعمال الإرهابية في الداخل والمقحمين لأنفسهم في الصراعات الإقليمية المحيطة دون إذن من ولي الأمر الذي أوكل إليه شرعاً المسائل المتعلقة بمصلحة الأمة وعلى رأسها الجهاد.

وأرى كمقترحات لتكريس مفهوم الأمن الفكري في المجتمع أن تقوم مؤسسات الدولة المعنية بالفكر والسلوك بشكل أو بآخر بوضع الخطط الاستراتيجية ذات الأطر والآليات المحددة لتصحيح الفكر المنحرف وإن تكون أولى خطواتها في هذا الشأن هي نشر الفكر الصحيح لعقيدة أهل السنة والجماعة المستمدة من النصوص الشرعية للمسائل ذات التأثير على السلوك المتعلق بعلاقة الحاكم بالرعية كالبيعة وطاعة ولي الأمر وبيان مسائل الجهاد وضوابط الاستشهاد وحرمة الدماء المعصومة وضوابط إنكار المنكر.

كما لا يخفى أهمية دور العلماء باحتوائهم الشباب عبر الوسائل المختلفة كالدروس والمحاضرات الهادفة والبرامج الإعلامية عبر وسائل الإعلام المقروء منها والمسموع والمرئي.

الأمن الفكري من ناحية تأصيلية وشرعية (١) : -
من وجهة نظر تأصيلية شرعية فإن الأمن الفكري بمفهومه الشامل يعني تأمين وحفظ مصادر القوة في الدولة وهو مسؤولية الجميع رجالا ونساء وكبار وصغار ، وأضاف الشويعر قائلاً : قيمة الأمن الفكري عظيمة لأن أشد ما يحرص عليه الأعداء هو إسقاط فكر ومنهج وعقيدة البلد بطرق وأساليب مختلفة ، والإسلام جاء بحفظ الضرورات الخمس (الدين والنفس والعرض والعقل والمال) فإذا نظرنا إلى أي اعتداء على حق من حقوق الآخرين سواء كانت أنفساً معصومة أو أموالاً أو أعراضاً فإنه جاءت بسبب خلل في الفكر إما بتأويل خاطئ أو تحريف غالي أو بسبب الجهل أو الفهم المنحرف وهذا ما حدث على أرض الواقع من خلال العمليات الإرهابية ، لذلك فإن الاهتمام بالأمن الفكري وتكريسه في المجتمع يقود إلى استقرار المجتمع وأمنه وأمانه وفي ذلك مصلحة شرعية ، وكانت الشريعة الإسلامية لها السبق في جانب العقابي والوقائي لحماية المجتمع وتأصيل مبدأ الأمن الفكري ، ففي تأصيل الجانب الوقائي هناك نقاط عدة شددت عليها الشريعة أولها : أن مصدر التلقي هو الكتاب والسنة على فهم السلف الصالح وهم الصحابة ومن سار على فمهم على يوم الدين ، والثانية : تأصيل أهمية الرجوع لولاة الأمر من الأمراء والعلماء مع أهمية تحديد من هم العلماء الذين يرجع إليهم وفق ما جاء في الكتاب والسنة من رسوخ العلم

(١) د . الدكتور عزام محمد الشويعر ، رئيس لجنة تقييم الأئمة والخطباء بالرياض

وخلافه ، وتابع الدكتور الشويعر كلامه قائلا : أما تأصيل الجانب العقابي لمن يكفر الناس ويشكك في عقائدهم فلولي الأمر الحجر عليه وتعزيزه بما يراه مناسبا كما فعل عمر رضي الله عنه مع صبيح

أهم ركائز الأمن الفكري (١) :-

يقول الدكتور عبد الرحمن الحبيب الكاتب والباحث المعروف حول ركائز الأمن الفكري تلخصت بقوله : إن أهم ركائز الأمن الفكري تستند على مفاهيم حقوق الإنسان، وأول حق فيه هو حق الحرية، خاصة حرية التعبير والرأي والمعتقد، على أن لا تتعدى هذه الحرية على حقوق وحرية الآخرين، وهذا هو البند الأول في لائحة حقوق الإنسان الصادر منذ ستين عاما من الأمم المتحدة، والذي وقعته المملكة ، وبناء على ذلك فإن أهم المعوقات والممانعات لتأصيل الأمن الفكري هي نفس تلك التي ضد هذا المفهوم الحقوقي بمعنى من يرفض حق حرية التعبير والرأي يعمل ضمناً (غير مباشر) ضد الأمن الفكري ،أما من يصادر هذا الحق فهو يعمل مباشرة ضد الأمن الفكري..

وأضاف الحبيب قائلا : إن أي خطاب سواء كان (ديني أو ثقافي أو خلافه) هو في محل هذه التهمة إذا كان لا يحترم حق الحرية (خاصة حرية التعبير) الذي أشرت إليه ،وأرى أن غالبية الخطاب الديني الحالي يمكن تقسيمه في هذه الحالة إلى ثلاث: الأول لا يشير لهذا الحق، والثاني لا يحترمه؛ والثالث يعاديه ومن ثم فإني أرى أن اتهام الخطاب الديني بالتشدد قهمة قريبة من الصحة .

(1) الدكتور / عبد الرحمن الحبيب ، كاتب وباحث

وحول أفضل السبل لتكريس الأمن الفكري في المجتمع قال الحبيب : لتكريس هذا المفهوم ينبغي نشر مبادئ الحرية (خاصة التعبير) والتوعية بفلسفة هذه المبادئ الإنسانية وبمعانيها التطبيقية، والدفاع عن الحق في الحرية لكل إنسان ، وكذلك ينبغي وضع خطط وبرامج عمل جريئة تساهم في تكريس المفهوم وأقصد بجريئة أن نتقل من حصر النشاط في الحديث عن أهمية الأمن الفكري إلى وضع الخطط أو البرامج، المنفتحة على أفكار جديدة وأساليب جديدة لا زلنا نخشها بأوهامنا ، وختم الحبيب كلامه قائلاً : أما فيما يختص بتحويلات بعض المثقفين والمتدينين من النقيض إلى النقيض أو من هنا إلى هناك فهي حرية رأي وحق فكري لكل إنسان، طالما لم يعتدي على حقوق الغير كمصادرة الرأي أو القذف أو التحريض ، وينبغي أن لا نخشى التحويلات المتناقضة لأنها جزء من الطبيعة البشرية في المجتمعات، المهم أن هذا التحول لا يشمل مصادرة لأفكار الآخرين، فتلك المصادرة هي الداعم الأخلاقي والعقدي للإرهاب الفكري.

دور المؤسسات الشرعية : -

يقصد بالأمن الفكري تحصين المجتمع من الانحرافات الفكرية سواء كانت هذه الانحرافات انحرافات متطرفة متلبسة باسم الدين (كمنظمة القاعدة) أو انحرافات تحارب الدين من خلال التشكيك بمؤسساته ومناهجه وعلمائه متلبسة باسم التطوير والتغيير (كالفكر الليبرالي) ، وحيث إن لكل بلد خصوصيته فقد قام الأمن الفكري في الدولة السعودية بأطوارها الثلاثة منذ اجتمع الإمامان محمد بن سعود والإمام محمد بن عبد الوهاب رحمهما الله وحتى إعلان الملك عبد العزيز رحمه الله قيام المملكة العربية السعودية على أساس تحكيم الكتاب والسنة بفهم سلف هذه الأمة في جميع الأمور فاجتمع الناس على ولائهم ورضوا بما وضعوه دستوراً ومنهجاً ، ولأن الكتاب والسنة قد جعلتا قاعدة تحقيق هذه الأمن الفكري بركيزتين أساسيتين هما : (الأولى) : طاعة ولاية الأمور في المعروف والنصيحة لهم ظاهراً وباطناً لقوله تعالى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ . الثاني : تعظيم مقام المرجعية الشرعية المتمثلة في العلماء والصدور

عن رأيها عند النوازل والمهمات تطبيقاً لقوله تعالى وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَدَّعَوْا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ ، يقول شيخنا العلامة ابن عثيمين رحمه الله (لقاءات الباب المفتوح: ٣٢ / ٨) : "الأمة الإسلامية يقوم أمرها على صنفين من الناس : على العلماء ، وعلى الأمراء ، وهم أولو الأمر الذين قال الله عز وجل فيهم: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ. قال المفسرون وغيرهم من أهل العلم : أولوا الأمر منا هم العلماء والأمراء ، فالعلماء قادة الأمة بشريعة الله ، والأمراء قادة الأمة بسلطان الله عز وجل ، فلولا العلماء والأمراء ما استقامت الأمة ؛ لأن العلماء يقودون الناس بالشريعة ، والأمراء يقودون الناس بالسلطة والتنفيذ. فإذا تكلم أحد في الأمراء ، أو تكلم في العلماء بما يوجب عداوتهم والخط من قدرهم فإن الأمة تضيق ؛ لأنه لا يكون لها علماء تثق بأقوالهم فتضيق الشريعة ، وليس لديها أمراء تثق بتصرفاتهم فيضيع الأمن" هـ. ولهذا أكد الملك عبد العزيز رحمه الله هذا المفهوم وجعله أساساً في حكمه كما في كتاب (الملك الراشد: ص ٣٦٢ لعبد المنعم الغلامي) فقال : (أنا عندي أمران لا أتهاون في شيءٍ منهما ولا أتوان في القضاء على من يحاول النيلَ منهما ولو بشعرة. الأول : كلمة التوحيد لا إله إلا الله محمد رسول الله — اللهم صلِّ وسلم وبارك عليه — إني والله وبالله وتالله أقدم دمي ودم أولادي وكل آل سعود فداءً لهذه الكلمة لا أضنُّ به. الثاني : هذا الملك الذي جمع به شمل العرب بعد التفرقة وأعزهم بعد الذلة وكثرهم بعد القلة ، فإني لا أدخر قطرة من دمي في سبيل الذود عن حوضه.. "أ. هـ وقال رحمه الله عند احساسه باهتزاز المرجعية العلمية بسبب بعض الطاعنين كما (الدرر السنية في الأجوبة النجدية: ٣٧٧/١٤) : "فمن أفتى أو تكلم بكلامٍ مخالف لما عليه الشيخ محمد بن عبد الوهاب ، وأولاده : عبد الله ، وعبد الرحمن ، وعبد اللطيف ، وعبد الله بن عبد اللطيف ، فهو متعرض للخطر ؛ لأننا نعرف أنه ما يخالفهم إلا إنسان مراوٍ للشر والفتنة بين المسلمين" هـ. بل أوصى وليَّ عهده حين تسميته مبيناً الأساس الذي قام عليه حكمه وحكم آباءه ، والذي يجب أن يكون عليه حكم أبنائه من بعده فقال : "أوصيك بعلماء المسلمين خيراً ، احرص على توقيهم ومجالستهم وأخذ نصيحتهم ، واحرص على تعليم العلم ؛ لأن الناس ليسوا بشيء إلا بالله ثم بالعلم ومعرفة هذه العقيدة ، احفظ الله يحفظك". ولذا رأينا تخلل الأمن بإضعاف ركيزتي الأمن الفكري قد حصل بطريقتين : (أما الطريق الأول) : فهو التغلغل الفكر الحركي الديني المخالف لما قامت عليه المرجعية الشرعية بالبلاد منطلقة من عدم شرعية الأنظمة في جميع البلاد اتباعاً لقواعد وضعها منظروها كقول أحدهم (الظلال: ١٤٥١/٣) : "لعلك تبينت مما

أسلفنا آنفاً أن غاية الجهاد في الإسلام هي هدم بنيان النظم المناقضة لمبادئه وإقامة حكومة مؤسسة على قواعد الإسلام في مكانها واستبدالها بها وهذه المهمة مهمة إحداث انقلاب إسلامي عام غير منحصر في قطر دون قطر بل مما يريده الإسلام ويضعه نصب عينيه أن يحدث هذا الانقلاب الشامل في جميع أنحاء المعمورة هذه غايته العليا ومقصده الأسمى الذي يطمح إليه ببصره ، إلا أنه لا مندوحة للمسلمين أو أعضاء الحزب الإسلامي عن الشروع في مهمتهم بإحداث الانقلاب المنشود والسعي وراء تغيير نظم الحكم في بلادهم التي يسكنونها "أ.هـ. أما (الطريق الثاني) : عن طريق التيار الليبرالي الذي تبني الدعوة لتغيير المجتمع مساهمة للحياة الغربية فطعن لذلك في المرجعية الشرعية وبكل ما ارتبط بها من مخرجات سواء في التعليم أو في القضاء أو في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أو في مكانة المرأة حتى أضعف ذلك جانب المرجعية الشرعية التي اقتصرت بالعجز عن مقاومة هذا الطعن الموجه للدين ومؤسساته فتخطفت المجتمع بمختلف فئاته — خاصة الشباب — مفاهيم فكرية متطرفة نتجت نتيجة طبيعية للهجوم على الدين ومؤسساته استغلها التيار الأول لتعميق التشكيك بشرعية الدولة : فكيف كل تعامل للدولة مع الكفار بأنه موالاة مخرجة عن الإسلام ، وأن السكوت عن جرائم المشككين في الدين ومؤسساته هو تخلي من لدولة عن المنهج الذي تأسست عليه بمراحلها الثلاث كما سمعناه شخصياً من بعض الموقوفين أمنياً. أما الجواب عن مدى وعي المجتمع بهذا المفهوم فيقال : ليس كل المجتمع يفهم ذلك ، ولا يلزم أن يفهم كله ذلك ، المهم أن تفهم الركيزتان الأساسيتان في تحقيق الأمن الفكري (الولاية والعلماء) موطن الداء والدواء ليطبقوه مفهوماً شاملاً يلتزم المجتمع بجميع طبقاته ومؤسساته في تنفيذه ، والله يزعم بالسلطان ما لا يزعم بالقرآن ، وذلك حين بأن تتولى ذلك سلطة عليا تمتد نفوذها لخاسبة المقصر في تنفيذ الأمن الفكري الشامل في كل جهاز ومؤسسة. لكن مع الأسف نتيجة لتغلغل هذه التيارات المتطرفة المتعارضة في طبقات المجتمع أفقياً ورأسياً ومواكبة ذلك لأحداث سبتمبر بأمريكا التي أنتجت الضغط العالمي على المملكة العربية السعودية نرى تراجعاً خطيراً في مجال الأمن الفكري حتى من قبل بعض الجهات ذات العلاقة المباشرة بتحقيق الأمن الفكري والتوجيه الديني ، وذلك بالتصريح باستحالة مواجهة الحركات الفكرية التي خلخلت الأمن الفكري في الدولة وأن الحل هو التعاون معها ، وبماذا؟! بتحقيق الأمن الفكري !!!.

من جانبه نفى الدكتور عزام الشويعر إتهام بعض الكتاب والمثقفين لمنابر وخطباء الجمعة بان أكبر خطر على الأمن الفكري هو الخطاب الديني الصادر من خطب الجمعة ومن بعض الدعاة والعلماء وقال : هذا الكلام ليس له أساس من الصحة ولا يوجد دليل على ذلك فإذا أخطاء واحد فمن المعيب تكبير هذا الخطأ الفردي والتركيز عليها فهناك أكثر من ثلاثة آلاف خطيب في الرياض مثلاً وكلهم مؤهلون وعليهم رقابة ومسؤولية ووزارة الشؤون الإسلامية تتابعهم بشكل دقيق وإذا وجدت لدى الإمام والخطيب شبهة فكرية فإنها تحاوره بشكل فكري ومنطقي وديني عقلائي فإن أكثر الشبهات التي تفسد الأمن الفكري التشكيك في الوطنية ، والمطالبة بإعادة الخلافة وغيرها من الأمور التي تجر المسلمين إلى ويلات التكفير والتفسيق التي تفسد الأمن الفكري وتزعزع امن واستقرار أوطنا .

دور المؤسسات التربوية: (١) -

دور مؤسسات التربية تلخصت يقول الدكتور عبد العزيز الشيان وكيل وزارة التربية والتعليم سابقاً وعضو اللجنة التعليمية بمجلس الشورى : الأصل في المؤسسات التربوية أن يكون لها دور بارز في تكريس الأمن الفكري وهي تعمل في هذه الاتجاه من خلال المناهج ولكن يبقى الدور الأكبر على المعلمين والمعلمات بتفعيل ما تحتويه هذه الكتب ، وأضاف الشيان قائلاً : ولاشك إن كليات المعلمين تولي اهتمام كبيراً بدورات خاصة للأمن الفكري لإعطائها للمعلمين وتحسينهم بها فكراً ، فالمؤسسات التربوية تولي مسؤولية الأمن الفكري اهتماماً كبيراً لتكريسها لدى الناشئ

(¹) الدكتور / عبد العزيز الشيان ، وكيل وزارة التربية والتعليم سابقاً ، عضو اللجنة التعليمية بمجلس الشورى .

وإن وجدت حالات شاذة من المعلمين أصحاب الفكر المنحرف فإنها تظل حالات شاذة يجب ألا تعمم ومهما بذلت من جهود فإنها تبقى قاصرة وبحاجة لمزيد من الاجتهاد فالأمر كبير ويستحق اهتماما اكبر من كل الجهات المستولة ومن ضمنها المؤسسات التربوية والتي يقع على كاهلها حملا كبير في تكريس هذا المفهوم ، وتابع الثنيان كلامه قائلا : لذلك يجب تعزيز جانب الأمن الفكري من المدرسة وزع الانتماء الوطني لدى الطالب من خلال مناهج التعليم والأنشطة المدرسية التي تؤثر في الطلاب كثيرا ، فالفراغ له سلبياته وإشغال الشباب بأنشطة مفيدة وذات أهداف وطنية بناءه سيكون له أثر كبير في تحصين الشباب من الفكر المنحرف وتوجيههم نحو الأمور الحسنة التي تشكل في مجملها آمنا فكريا يقي الشاب من الوقوع في براثن الإرهاب .

من جانبه نفى الدكتور عزام الشويعر وجود أي تقصير في مناهج التعليم في تكريس مفهوم الأمن الفكري ومحاربة الفكر المتطرف والمتشدد . وقال : مناهج التعليم السعودية تدعو إلى الوسطية وإتباع الدليل ، كما أن الوزارة تحرص على اختيار المعلمين ضمن ضوابط محددة خاصة بعد الأحداث الأخيرة ووقفت بحزم ضد من يتساهل في الأمن الفكري أو يتلاعب به ، كما أننا مازلنا نطالب المؤسسات التربوية في المدارس والجامعات بإعداد خطط مستقبلية لمعالجة ما يطرح من شبهات ومناقشة ما يستجد من أمور في حياة الطلاب والطالبات ، وتابع الشويعر كلامه فمسؤولية الأمن الفكري ليست فقط مسؤولية الجهات التعليمية بل هو مسؤولية المؤسسات الثقافية والشرعية والإعلامية وإذا أردنا وضع إستراتيجية عامة لتكريس الأمن الفكري فلا بد من تكاتف جميع الجهات من أجل ذلك ، كما أن الجامعات تقوم بجهد كبير في مجال الدراسات والبحوث التي تعضد مسألة الأمن الفكري .

أهمية ارتباط التعليم بالتربية:

يعد ارتباط التعليم بالتربية إلى جانب اهتمامه بتقديم المعلومات، من أهم الضروريات للحياة التعليمية، وبنفس الأهمية لابد أن يقوم عليه أشخاص على مستوى عال من العلم والخلق، ليكونوا قدوة صالحة لطلابهم. فالشخصية القدوة تمنح عملية التربية قوة حركية تجسد الفكر والمفهوم، وتشجع على التفاعل مع الفكر والمبدأ، لأن الطالب يشاهد أمامه مثلاً حسيماً ملموساً كاملاً وهاهو القرآن الكريم ينادي بذلك في قول الله تعالى (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجوا الله واليوم الآخر وذكر الله كثيراً) وان تكون رسالة التعليم مكملة لرسالة الأسرة الصالحة ومتجانسة معها.

ولقد اهتم التعليم في غالبية المجتمعات بالأسس المادية للحياة مهملاً الجانب الروحي الهام، وبالتالي أصبحت هناك فجوة بين قيم الفرد وسلوكياته المادية، مما أدى إلى ارتفاع نسبة الانحراف

مهمة المدرسة في الكشف المبكر للانحراف:

إن فهم أسلوب الحياة المدرسية يعد من الأولويات التربوية التي يتعين على أي مربٍّ أن يلم بها ويستوعبها بشكل جيد، فهي تساعد على تمييز أدق الظواهر السلوكية عند الحدث، فالبعض يعتبر أن ظواهر الغياب والتأخر الدراسي والهروب من المدرسة مظاهر عادية للطالب، وقد تكون كذلك بالفعل، ولكنها من وجهة نظر أخرى مؤشر مبكر عن الطفل الذي لديه استعداد للانحراف.

وهنا يكمن دور المدرسة في الكشف عن هذه المظاهر ذات المؤشر الانحرافي ودراستها سواء كان فردياً أو جماعياً بالتعاون بين الأخصائي الاجتماعي والمعلم، ثم الاتصال بالبيت لتنظيم التعاون مع المدرسة لاتخاذ الوسائل الكفيلة لعلاجها قبل أن تصبح انحرافاً وثبتت.

وقد تفشل المدرسة في تحقيق أهدافها التربوية والتعليمية، ويتعرض الطفل للانحراف بسبب عوامل ترجع إلى المناخ المدرسي، أو إلى التلميذ ذاته، أو كليهما معاً، إذ تعتبر سوء معاملة بعض المدرسين أحد عوامل النفور من المدرسة، وترتبط صورة المدرسة في ذهن الطالب بالمدرس

القاسي، وتصبح مثيراً شرطياً للألم والعقاب، كما أن الكثافة الزائدة لعدد الطلاب في الفصول يترتب عليها عدم استفادة كثير من الطلاب، ويجد الطفل في الهروب من المدرسة تخفيفاً للتوترات والقلق. ويؤدي عدم توافق برامج النشاط المدرسي مع احتياجات الغالبية العظمى من الطلاب إلى محاولة بعض الطلاب البحث عن وسائل أخرى خارج المدرسة يصرفون فيها ما لديهم من طاقات، ولأصدقاء السوء بالمدرسة دور كبير في انحراف الطلاب إذا لم تستشعر المدرسة أهمية اكتشاف مشكلات الطلاب قبل استفحائها، مما يزيد من شعور الطالب بالفشل وعدم الأمان ودفعه إلى السلوك العدواني مثل التخريب، والسرقة والعنف، وربما الهروب من المدرسة، ولقد أثبتت الكثير من الدراسات أن هروب الطالب المتكرر من المدرسة يعدّ من أهم أعراض سوء

التكيف، الذي يعتبر من علامات الجنوح⁽³¹⁾. وأثبتت دراسة السدحان ما يلي:

١. أن (٩٩%) من الأحداث الجانحين يعيشون مرحلة المراهقة بين سن (١٣ - ١٨).
٢. أكثر من ثلث الأحداث المنحرفين كانوا منقطعين عن الدراسة عند ارتكابهم الجنحة.
٣. نسبة غياب الأحداث المنحرفين عن الدراسة أكثر من نسبتها بين الأحداث الأسوياء.
٤. تميز الأحداث المنحرفين بانخفاض مستواهم التعليمي قياساً بعمرهم الزمني.

أهمية الجامعات ومعاهد التعليم العليا في تنمية الوعي الأمني:

تعد المدارس والجامعات الركيزة الأساسية والمنبع الرئيس الذي يكتسب من خلاله الإنسان العلم والمعرفة. وفي مراحلها المتدرجة تتكامل فروع العلم وتتسع آفاق المعرفة وتنمو المهارات وتحسن السلوكيات. ففي المراحل التعليمية يكون طالب العلم على استعداد لتلقي كل ما من شأنه أن يؤثر إيجابياً في تحسين سلوكياته وعاداته، وبخاصة ما ينعكس منها على زيادة فرص الأمان لشخصه ولأسرته. لذا يجب أن يتم تزويد الطلاب بجرعات وقائية يراعى فيها التأثير على حس الطالب وانتمائه الاجتماعي بما يدفعه نحو الميل التلقائي إلى التمسك والالتزام بالنظم والتعليمات

- عموماً - في كافة سلوكياته. كما ينبغي على الجامعات الاهتمام بتدعيم انتماء هؤلاء الشباب لمجتمعهم، وارتباطهم بأهدافه وقضاياه الأساسية، من خلال التحريك الفاعل لطاقات الشباب ومن أهمها الطاقات المعنوية التي تتمثل في القيم الدينية والثقافية التي تنعكس على سلوك الأفراد والجماعات وفي حوافزهم ودوافعهم الإنسانية، وفي تعاملهم مع بعضهم البعض، وفي المواقف الاجتماعية والظروف المحيطة بهم.

ومن الأهمية أن يتعلم الطالب كيف يتحقق أمن المجتمع بصفة عامة وأمنه بصفة خاصة من خلال تنمية نفسية واجتماعية للتكيف مع القيم والآمال وتطلعات مجتمع ينشد السلوكيات المثالية الجماعية التي تحقق الأمن والأمان .

ولكي يزداد ارتباط شباب الجامعة بمجتمعاتهم المحلية، وبالمجتمع بوجه عام، يمكن أن يمارسوا أثناء فترة دراستهم بعض الأنشطة التطوعية التي تحقق هذه الغاية، مثل المشاركة في جمعيات محاربة التدخين، محاربة المخدرات، ونشر الوعي المروري بين المواطنين والمقيمين، والمشاركة في حراسة التجمعات السكنية والتجارية خلال العطلة الصيفية، والمشاركة في محاضرات التوعية ضد الجريمة وتوزيع النشرات والملصقات والمطويات الخاصة بهذه التوعية على المواطنين. ويمكن أن تكون نتائج هذه الممارسة واحدة من الأسس التي تراعى عند تقييمهم خلال فترة حصولهم على درجاتهم العلمية. وينجح هذا الأسلوب في الربط بين شباب الجامعة وبين المجتمع حينما يتم الاقتناع بالقيام به على أساس تطوعي بتدعيم من وسائل الإعلام الجامعي ووسائل الإعلام العامة والأجهزة الأمنية.

لذا على الجامعات والمؤسسات التعليمية بوجه عام أن تواجه مهمة رئيسة تلخص في العمل على مساعدة الشباب على اكتشاف دورهم الاجتماعي في الحاضر والمستقبل، وتجهيتهم لهذه المهام على أعلى مستوى من الكفاءة والفاعلية. وعلى كل من يتصدون للتوجيه العلمي والاجتماعي

للشباب، سواء كانوا أساتذة أو أخصائيين اجتماعيين أن يقدموا هذه الأسس المدروسة والقدرة الواعية التي تركز على فهم علمي دقيق لأهداف مجتمعاتهم وإدراك واع لقيمه الإيجابية، وأن يركزوا بوجه خاص على الجوانب الإيجابية والعقلانية، ومن أبرز هذه القيم قيم البحث العلمي الدقيق المتفهم لأوضاع المجتمع وأهدافه، ويجب على الجامعات العمل على وجود دراسات علمية تدمج خطوات التعليم في اتجاه قيم الوعي الأمني ومن خلالها يمكن الوقوف على أبعاد المشكلات الأمنية، وأنجح الظروف لإصلاحها وفق معايير تربوية حديثة.

أهمية المؤسسات التعليمية في تعليم الطالب وكيفية الاستفادة من وقت الفراغ: يرى بعض المفكرين أنه يجب على المؤسسات التعليمية أن تعلم الطالب كيفية الاستفادة من وقت الفراغ وتحمل مهمة كبيرة في هذا الأمر، بل هناك من يرى ذلك من أهداف التعليم الأساسية؛ حيث أن من أهداف التعليم تنمية الاتجاهات التي يمكن لها أن تتيح للفرد استخدام وقت فراغه بذكاء. كما أن وظيفة المؤسسات التعليمية يجب ألا تقتصر على تنمية المعرفة بل يجب أن تهتم إلى جانب ذلك بتنمية القدرات والمهارات للاستفادة منها في استثمار وقت الفراغ، ويتأتى ذلك بتوعية الطلاب بأهمية وقت الفراغ، وتعريفهم بميولهم بعد اكتشافها وتنميتها مع توفير الإمكانيات المناسبة لاستغلال وقت فراغهم بما يفيدهم وينفعهم.

ويعد النشاط الطلابي (خارج قاعات الدراسة) أهم الحقول التي ينبغي الاهتمام بها لملء فراغ الطلاب، حيث إن المدارس تكاد تكون تغطيها شاملة لكل الأماكن والأحياء، كما يتوافر في المدارس أساتذة قادرين على التوجيه والمتابعة بشكل يفوق الأندية الرياضية.

وظيفة المؤسسات التعليمية في تنمية الوعي الأمني:

المدارس والمعاهد مجال رحب لتعليم المزيد من المعايير الاجتماعية، والقيم والاتجاهات والأدوار الاجتماعية الجديدة بشكل مضبوط ومنظم، ففيها يتعود الطالب على الاعتماد على النفس، والتنافس الشريف، وتحمل المسؤولية، واحترام الأنظمة، والتمسك بالحقوق وأداء الواجبات، والعمل بروح التعاون. فالمجتمع المدرسي حلقة وسط بين المنزل والمجتمع العام، ومن هنا ظهرت أهمية المدرسة في تحقيق التدرج في النمو العقلي والانفعالي والاجتماعي. ويمكن للمدرسة العمل على غرس الوعي الأمني وفقاً لما يلي:

أولاً: المناهج الدراسية:

حتى تحقق المناهج الدراسية تعزيز الوعي الأمني فيجب أن تتضمن الإجابة على هذه الأسئلة التي تفرض نفسها بالتأكيد على أي منهج دراسي يتناول هذه الموضوعات بغض النظر عن المجتمع المعني والثقافة السائدة فيه وهذه الأسئلة هي:-

- ماذا نعني بالمجتمع؟ وما مسؤوليات الأفراد في المجتمع تجاه غيرهم؟
- ماذا نعني بالجريمة والاتجاه المعادي للمجتمع؟
- ما الآثار التي تتركها الجريمة والاتجاه المعادي للمجتمع على المجتمع؟
- لماذا يقتترف الناس الجريمة أو يقومون بسلوك معاد للمجتمع؟
- كيف يمكن للمجتمع أن يحمي نفسه من هذه الأنشطة الضارة؟
- ما المسؤوليات التي ينبغي للأفراد الاضطلاع بها للحد من هذه الأنشطة الضارة؟.

- و يرى الباحث تضمين موضوعات الوعي الأمني في المناهج المدرسية لمختلف المراحل الدراسية وفقاً لما يلي:

١. كل ما يتعلق بحقوق الطالب وواجباته وما عليه من حقوق وواجبات تجاه المشكلات الأمنية التي تواجهه.

٢. سبل الوقاية من الأخطار الطبيعية والصناعية، وتطبيق وسائل السلامة وكيفية التعامل معها.

٣. حوادث السيارات ومسبباتها، وكيف يمكن تلافيها، وحجم الكلفة الاقتصادية والاجتماعية والمعنوية وما هي أصول ومبادئ القيادة الآمنة.

٤. تضمين المناهج المدرسية العديد من الموضوعات التي تغرس في نفوس الشباب مخافة الله وحده ومراقبته، التي يجب عدم تجاوزها.

٥. حدود الملكية وضرورة احترامها، وحدود ملكيات الآخرين وحرمة التعدي عليها.

٦. مراعاة احتياجاته اليومية من الوسائل والمعدات التي يحتاج إليها، والطرق الصحيحة لاستعمالها، وكيف يتجنب أخطارها، وتلافي الحوادث الناتجة عن الإهمال أو الجهل.

٧. إظهار أهمية التقيد بالأنظمة والتشريعات والمصلحة التي تعود على الفرد من جرائمها.

٨. إزالة الصورة النمطية السيئة عن الوظائف المهنية والحرف اليدوية والترغيب فيها.

كما يرى الباحث تكوين أسس مدرسية متعددة للنشاط الطلابي تكون نشاطاتها هادفة لتعلم الوعي الأمني وكسر الحواجز بين الطالب والأجهزة الأمنية من خلال عدة نشاطات تتمثل فيما يلي:

١. جمعية أصدقاء المرور تشارك في تنظيم الدخول والخروج، وتنظيم الوقوف لسيارات المدرسة، ومراقبة الطلاب عند خروجهم لمنع التفحيط، ونشر الوعي بأصول قيادة السيارات وما تسببه من أخطار.

٢. جمعية أصدقاء الدفاع المدني: تهتم بتعليم وسائل السلامة وطرق المحافظة على الأرواح والممتلكات في المنازل وفي الشارع، وتعليم السباحة، ومعرفة أخطار السباحة في مياه الأمطار، وإنقاذ الغرقى في حوادث الغرق.
 ٣. جمعية أصدقاء الهلال الأحمر: تهتم بالإسعافات الأولية، وكيفية الإسعاف للمصابين بالحوادث المتزلية، وفي الشارع.
 ٤. جمعية أصدقاء البيئة: تهتم بنظافة المدرسة ومرافقها وتمنع الكتابة على الجدران، وتهتم بالحدائق والملاعب.
 ٥. جمعية أصدقاء الجمعيات الخيرية: لجمع التبرعات ومتابعة أوضاع المحتاجين.
 ٦. تكوين جمعية تحمل اسم أصدقاء الأمن: تكون مهمتها الحرص على نشر الوعي بأضرار المخدرات، والتعريف بأخطار التدخين، ومراقبة الحظر على المدخنين، والتدخل عند حدوث خلافات بين الطلاب والمشاركة في حلها، وتلقي البلاغات المتعلقة بسرقة الكتب والملخصات والأقلام... وما شابه ذلك.
- ومن الواجبات المقترحة على هذه الأسر الطلابية:
١. الاهتمام بنشر الوعي الأمني باستخدام الوسائل الإعلامية المدرسية مثل الإذاعة المدرسية والصحف الحائطية، والأفلام والشرائح والمسرح داخل المدارس.
 ٢. المشاركة الفاعلة في أسابيع المرور والشرطة والدفاع المدني من خلال الأنشطة الكشفية والمعسكرات التدريبية لتنفيذ هذه البرامج العملية.
 ٣. زيارة الإدارات الأمنية التي تقدم خدماتها للجمهور كأقسام الشرطة ومراكز الدفاع المدني الموجودة في الحي والتعرف على نشاطاتها.

٤. تخصيص بعض المحاضرات العامة في النشاط للوعي الأمني وتوجيه الدعوة لرجال الأمن من مختلف الإدارات لإلقاء محاضرات تكون موضوعاتها في الوعي الأمني.
 ٥. توزيع النشرات والملصقات الخاصة بالأمن والسلامة، وتكليف الطلاب بأعداد بحوث وكتابة مقالات في المجال نفسه.
 ٦. تنظيم المعارض الأمنية المدرسية التي تخدم نشر الوعي الأمني بين الطلاب.
 ٧. التشديد على منع التدخين داخل أسوار المدارس وخارجها باعتبار التدخين طريق الانحراف المبكر بين الطلاب.
 ٨. تنظيم المسابقات الثقافية ذات المضمون الأمني (ثقافية، علمية، إعلامية).
- وتعد المؤسسات التعليمية أهم الوسائل التي ينبغي العناية بها لتنمية الوعي الأمني للأسباب التالية:
١. أن التعليم الحكومي أوجد بيئة متشابهة تقريباً لتنشئة الناشئة والشباب لا تتوافر بين الأسر في المجتمع الواحد- نتيجة الاختلاف بين الأسر في المستوى الثقافي والاقتصادي والاجتماعي- يمكن من خلالها ردم الهوة في الأساسيات، والعمل على تزويد الدارسين بما يراه المجتمع ضرورياً من خلال المناهج الدراسية وحسن الاختيار للموضوعات التي تبني ولا تهدم.
 ٢. أن حداثة سن المتعلمين تجعلهم أكثر قدرة على الاستيعاب والفهم. فالعلم في الصغر كالنقش في الحجر.
 ٣. أن مجانية التعليم جعلت الفرص متساوية لجميع أفراد المجتمع لينهلوا من العلوم والمعارف الضرورية والتي تحددها طبيعة المجتمع وثقافته.
 ٩. أن التعليم عملية إلزامية حيث إن الطالب يسعى إلى المدرسة، بعكس الوسائل الاختيارية الأخرى التي تسعى إليه

الاستراتيجيات التربوية لتعزيز الأمن الفكري ضرورة يلحها الواقع (١)

وكان لأول باحثة سعودية أكاديمية في الأمن الفكري الكاتبة بينة فهد الملحم رأي في الموضوع من وجهة نظر تربوية حيث قالت : إن المسار الفكري لأي مجتمع يشكل صورة يمكن من خلالها تحقيق قراءة دقيقة لواقع المجتمع فكرياً ، فالمجتمع إنما يحقق انعكاساً واقعياً للثقافة التي تسوده ، فكل المعطيات الاجتماعية إنما هي تعبير دقيق للوضوح لما تؤمن به الثقافة السائدة والتربية بمفهومها الواسع تساهم بشكل كبير في صياغة وتشكيل هذا الفكر في المجتمع ، بل هي تمثل الجزء الأكبر والمستول عن صناعة الحدود الخارجية لثقافة المجتمع كونها إحدى أهم أبرز المؤسسات الاجتماعية التي ينتمي إليها الكثير من فئات المجتمع وهذا ما يمنح مؤسسات التربية الفرصة الأكبر للتأثير في المجتمع وثقافته والذي يشكل فيه الفكر ، ومقوماته أحد أهم مكونات الثقافة ، وأضافت الملحم قائلة : إن التربية هي حالة عالية التعقيد تجمع بين مقومات يشترك فيها الفكر الإنساني بمفهومه الشامل بجانب الطبع الخلقي الذي يشكل معايير التواصل والتكامل على أسس محددة يضاف إليهما عامل مهم يتمثل في الوعي الديني ، وهذه العناصر الثلاثة و التي تشترك في تكوين أسس التربية لابد وأن تتكامل وتتوازن في مسارها وإذا تغلب أي منها على الآخر فإن ذلك يعتبر مؤشراً لعملية انفراد قد تؤثر على مسار الثقافة الاجتماعية القائمة، والأمن الفكري لذلك المجتمع ، واتبعت بقولها : الأمن الفكري هو منتج تقتضيه الحاجة الملحة التي أفرزت مظاهر انحراف وخاصة في المستوى الخاص بفهم هذا المدلول (الفكر الاجتماعي) وخاصة ما يرتبط منها بقضايا التراث والدين، وقد يتعرض للكثير من الإضافات التي يمكن أن تلعب دوراً مؤثراً في تعميق صور ضبابية لدى النشء - ممن هم على مقاعد الدراسة - حول مفهوم الأمن الفكري ، وزادت : إن

(١) الباحثة / بنينة الملحم ، باحثة سعودية أكاديمية في الأمن الفكري

الأحداث الإرهابية التي اجتاحت العالم شكلت خطراً يهدد الكثير من المجتمعات وخصوصاً عندما ارتبطت تلك الظواهر بالمقومات الفكرية للمجتمع وبالتالي خلفت ضرورة قصوى لمراجعة البنية الفكرية في المجتمعات ومنها مجتمعتنا وخصوصاً مشاركة أبناء المجتمع في عمليات إرهابية داخل المجتمع وخارجه ، وأضافت الملحم قائلة : إن تجلية الحقيقة وضرورة اللجوء إلى منهجية تربوية تكشف الاختلاف في كيفية التعاطي مع الآيات القرآنية والأحداث النبوية ضرورة يلحها الواقع في أن ظاهرة الإرهاب تم تقديمها تحت عنوان إسلامي ومصادر إسلامية وتخوير واضح لآيات قرآنية وأحداث نبوية مستمدة من التراث، وبنفس التوقيت هذه الآيات متداولة في المجتمع وهي جزء من تركيبته الفكرية ولكن التطرف أساء إليها من خلال عمليات تفسيرية تخدم الإرهاب كظاهرة ، وبناءً على الدور الذي تلعبه التربية ومؤسساتها في تشكيل وبناء الثقافة المجتمعية والمسؤوليات الدقيقة التي تتشعب في نوع وكيفية المعرفة التي تقدمها تلك المؤسسات للمجتمع ، ولا بد من التأكيد أن مداخلات التربية ومخرجاتها هي العامل الحاسم والأساسي في بناء الأفكار داخل الإطار الاجتماعي وبالتالي فإن قياس الأثر الفكري الذي يمكن أن تحدثه ظاهرة الإرهاب يجب أن لا ننظره من خلال الأعمال الإرهابية التي تحدثت وكيفية ونوعها ولكن يجب أن تكون هناك إستراتيجية تربوية واضحة المعالم والبرامج تستبقي النتائج السلبية وتقضي عليها ، والمجتمع بحاجة إلى معرفة الكيفية التي يتم من خلالها التعامل مع الفكر الديني في المجتمع التعليمي وخصوصاً في القضايا المشتركة مع الفكر المتطرف مثلاً موقف المسلمين من غير المسلمين وموقفهم من المخالفين وموقف المختلفين معهم، وهذا سوف يوفر أرضية صلبة لمعرفة الواقع والتعامل معه ، وختمت الباحثة بينة حديثها بقولها : إن تحسين الصورة للفكر الإسلامي لا تتم إلا من خلال واقع مناسب يعكس الفكر الإسلامي المعتدل والوسطي وهذا لن يكون إلا من خلال بث فكري قائم

على منهجية تربية علمية وعملية تصل إلى الأجيال من الطلاب والطالبات ، وبناء الإستراتيجية التربوية التي تعزز الأمن الفكري هي قضية محورية وأساسية تتطلبها معطيات الواقع ، ويلح عليها الاستشعار بحقوق الوطن ، وواجبات ممارسة المواطنة على الصعيدين الفردي والمؤسسي . دور الأسرة والمجتمع^(١) :-

وعن دور الأسرة والمدرسة والمجتمع في تكريس الأمن الفكري لدى الناشئة تحدث الدكتور طلال بكري رئيس لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بمجلس الشورى قائلا :
لاشك أن هناك تقصير واضح وكبير من جميع الجهات (الأسرة والمدرسة والجامعة والمسجد ووسائل الإعلام والمثقفين) في تكريس مفهوم الأمن الفكري في مجتمعنا ، فنحن استطعنا الانتصار على ظاهرة الإرهاب بالقوة ولكننا مازلنا نعاني على مستوى الأمن الفكري وسبق وأن ناديت بضرورة تحقيق مفهوم الأمن الفكري في مجتمعنا فالأسرة وحدها لا تستطيع أن تكرر هذا المفهوم رغم تعديل مناهج التعليم لدينا بما يتلاءم مع تحقيق الأمن الفكري في مجتمعنا إلا أن تدخلات بعض المدرسين الذين يحملون فكرا متطرفا أفسد كل شيء فشكّلوا المنهج الخفي الذي يستهدف ضرب الأمن الفكري في مجتمعنا والدعوة إلى التطرف والتكفير والتشديد فمهما بذلت من جهود لتكريس هذه المفاهيم من جانب الأسرة فإن هؤلاء المدرسون يفسدون تلك الجهود ، وأضاف بكري قائلا : فالمشكلة لدينا ليست في المناهج والكتب وإنما المشكلة الحقيقية في عقول بعض المدرسين والمعلمين وبعض طلبة العلم الذين يحملون فكرا متطرفا ومتشددا ويكونون فئة تشكل خطرا على المجتمع ، وتابع بكري كلامه : وهؤلاء موجودين في النطاق التعليمي وفي المساجد لذلك إذا أردنا الوصول إلى حل علينا الاعتراف بوجود أمثال هؤلاء المتشددين وإيجاد إستراتيجية

(١) الدكتور / طلال بكري ، رئيس لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بمجلس الشورى

وطنية تشارك فيها كل الجهات آنفة الذكر بلا استثناء تعمل على تعزيز الشعور الوطني والانتماء لدى الشاب وتحصينه ضد كل الأفكار المتطرفة والإرهابية بتعريفه بالدين الصحيح الذي يدعو إلى الوسطية والإخاء والمحبة ولا بد للأسرة أن يكون لها دور رئيس في هذه الإستراتيجية من خلال مراقبة الأبناء وتوعيتهم بخطورة التشدد والتطرف وحسن اختيار أصدقائهم وعدم إهمالهم والمشاركة في خياراتهم ، فمزال الفكر المتشدد المتطرف والذي يدعو إلى أخذ الأبناء إلى الجهاد موجودا في المدارس والمساجد ، لذلك لا بد من وجود إستراتيجية شاملة وقوية متنوعة باليات عمل واضحة ، وختم بكري حديثه قائلا : وتكريس هذا المفهوم الذي يشكل خط الدفاع الأول ضد الإرهاب لن يكون في يوم وليلة بل يحتاج لوقت طويل وصبر حتى يتحقق المرجو من هذه الإستراتيجية .

دور المؤسسات الإعلامية : -

لاشك أننا سنقرأ ونسمع أن الأمن الفكري مسؤولية الجميع وأنه للجميع ومن الجميع ، وهذا كلام حق وصحيح في الجملة ، لكن عند التطبيق والتزول إلى الواقع يظل هذا الكلام عائما ونحتاج إلى تحديد المسؤوليات ، الأمن الفكري قضية تربوية إعلامية دينية تعليمية ... الخ لكن من الذي سيجعل هذا الأمن الفكري قضية ؟ وأين البرامج الاستراتيجية التي يمكن قياسها داخل المؤسسات الحكومية والأهلية في محيط الأمن الفكري ؟

وأثناء ذلك نحن بحاجة فعلا إلى مكاشفات داخلية لمعرفة الأسباب ، وكيف تطورت هذه المجموعة من أناس عاديين إلى مُفسدين ومنحرفين ؟ فالنظير بتهميش الوقائع خداع ، (والحقائق صعبٌ تجاهلها) .

ولكن منطقيين وواقعيين فليس معنى الأمن الفكري أن تختفي مظاهر الانحراف كلياً أو لا يوجد تخريب ، هذه مثالية مُفرطة ، فعبر التاريخ البشري يندر أن تتلاشى الأفكار وتختفي أياً كانت تلك الأفكار ، ولو نظرنا إلى أكثر الجماعات المتطرفة في العالم وأوضح انحرافا وبذا لعلمنا أنها تخبو في أزمنة ثم تعود في أزمنة أخرى ، لكن المقصود أن تظل في إطار يُمكن التغلب عليها وألا يصل تخريبها إلى تعطيل الحياة في المجتمع الكبير ، وأن تكون البيئة الفكرية والاجتماعية رُغم وجود الأفكار المنحرفة غير صالحة لتكاثر وتبرعم الفكر المنحرف ، فوجود الانحراف ليس عيباً أو نقصاً في المجتمع أو الديانة ، فقد ظهر الخوارج في زمن صحابة الرسول صلى الله عليه وسلم ورضي الله عنهم ، لكن النقص ألا توجد برامج للقضاء على الانحراف ، ألا يسعى الحكماء والنخبة المعنية إلى محاصرة الفكر المنحرف ؛ لذلك دعوة الأمير نايف منطقية من شخصية على رأس الأمن في بلادنا وتستحق التفعيل والعناية .

من جانبه طالب الدكتور ماجد المرسال بضرورة تبني الإعلام طرح مشروع على مستوى الدولة يُعنى بالأمن الفكري بشكل مُحدد وواضح وآليات منطقية يمكن تطبيقها ، والأهم من ذلك قياس النجاح من الفشل وأسبابه ، خصوصاً أن المرحلة هذه مناسبة جداً لطرح مشاريع فكرية إذا ابتعدنا عن العموميات والدراسات المُحلقة في الخيال⁽¹⁾ .

وكان للإعلامي الدكتور أيمن حبيب عضو هيئة التدريس بجامعة الملك عبدالعزيز نائب رئيس تحرير جريدة عكاظ سابقاً ومدير مركز المستقبل الإعلامي وجهة نظر في هذه الجزئية حيث قال : ليس قصوراً أن تتوانى بعض وسائل الإعلام عن أداء رسالتها الوطنية المناطة بها تجاه المفهوم الشامل للأمن الفكري ولا يعد ذلك من باب الخيانة الوطنية ولكن قد يكون قلة إدراك أو إضحلال في الرؤية نتيجة عدم إقتدار بعض العاملين في هذه الوسائل أو القائمين عليها من

(1) عبد المنعم بن سليمان المشوح ، مدير حملة السكينة للحوار

التصدي لهذه المسؤولية الوطنية الجسيمة باعتبار أن الحفاظ على مكتسبات الوطن ووحدتنا الوطنية وتماسكنا الوطني هو هدف إستراتيجي أسمى لا ينازعه أي مبرر أو تفسير ومن هذا المنطلق فإن مفهوم الأمن الفكري الشامل هو بحاجة ماسة إلى تعميق أكبر وتكريس أعمق في نفوس ومفاهيم وقدرات القائمين على الرسالة الإعلامية ولا يعفى أي كان من حراس البوابة الإعلامية من إقتناص الدور المناط بهم في هذا المضمار ليس من باب التطوع فحسب وإنما من باب الإنتماء الوطني الحقيقي كما أسلفت ، ذلك ان القصور ليس مرده أي تشكيك في ولاء وانتماء المقصرين وإنما ضعف في قدراتهم ومرتباتهم وفهمهم لهذه الإشكالية الهامة، وأضاف حبيب قائلاً : وقد فرضت المستجدات والتغيرات الكثيرة والتحديات الخطيرة تعاملًا أكثر رقياً وإدراكاً لحمل هذه التحديات خصوصاً أنها تدفقت على مجتمعنا جملة وتفصيلاً في حقب زمنية قصيرة بأشكال وألوان مختلفة، الأمر الذي يستوجب حملة وطنية على مستوى جميع وسائل الإعلام إما لتعزيز إمكانات هؤلاء الحراس أو إعادة تأهيل من تحتاج قدراتهم هذه لإعادة فالأمن الفكري يؤسس وقائياً لخط الدفاع الأول تجاه أي متغيرات أو إستقطبات تحتذي ضعاف النفوس وضعاف الولاء والإنتماء وضعاف الحس الوطني ، وتابع حبيب كلامه قائلاً : وتعزيز هذه القناعات لدى المواطن بحاجة إلى حشد زخم هائل من الرسائل الإعلامية المتطورة والمصنوعة بحرفية ومهنية عالية تمكن من بلوغ الغاية دون أن تخطئ التصويب فالأمر برمته بحاجة لدورات تدريبية وتأهيلية وتعزيزيه وإعادة النظر في منهجيات التأهيل الإعلامي المعمول بها في مؤسساتنا التعليمية أو وسائلنا الإعلامية المحلية .

* دور المؤسسات الثقافية :

أما عن ادوار الاندية الأدبية والمثقفين في تعميم ودعم مفهوم الامن الفكري فقد تحدث عنها الأديب جبير المليحان رئيس نادي الشرقية الأدبي قائلاً : ينطلق (المواطنون) الأدباء والمثقفون من حب كبير لبلدهم ، ولا يمكن لمواطن أن يزايد على آخر في هذا ، وينطلق المجتمع الأدبي والثقافي من رؤية أوسع لحاجات مجتمعه، في تطوره وتقدمه وبنائه ، ذلك أن مقاييس هذا الرؤية تقارن بين ما وصل إليه مجتمعنا و المجتمعات المشابهة والقريبة ، فمجتمعنا جزء من هذا العالم المتسارع ، ولا يمكن فصله عما يجري شرقاً أو غرباً ، وواجبنا هو تعزيز روح الانتماء الوطني ، وبلورة فكرة حب الوطن بين الأجيال الجديدة ، وأضاف المليحان قائلاً : إن المثقفين في الأندية الأدبية ، ينطلقون — عادة — من أهداف محددة ومرسومة في لوائح أنديتهم مسترشدين بمسيرة الإصلاح

التي أطلقها والدنا جلالة الملك عبد الله بن عبد العزيز حفظه الله ورعاه ، وتابع المليحان كلامه قائلا : لا أعتقد أن منبرا ثقافيا في ناد أدبي قد قام تصدير مايتنافى مع مفهوم الأمن الفكري خصوصا أن الأندية الأدبية تنطلق من أهداف مقرر ومعرفة في لوائحها ، وزاد : ودورهم كمثقفين وأدباء يحتم عليهم الحوار والنقاش بحرية وشفافية، وطرح الجديد فيما يخص الشباب والمرأة والمجتمع ، وهذا هو دورهم و واجبهم الوطني الطبيعي .

وعن ابرز العوائق في طريق المثقفين لتكريس (الامن الفكري) قال المليحان: يمكن الاتفاق على مفهوم (الأمن الفكري) بين فريقين أو أكثر ؛ باعتبار هذا المفهوم يأتي محصلة لنتاج الفكر من مدارس فكرية واتجاهات شتى ،ذلك إن هذا المصطلح يرتبط بمسألة حرية التعبير، وحرية ممارسته بشكل سلمي عبر قنوات التعبير كالصحافة والإذاعة والتلفزيون ، ومنابر الرأي المنطلقة من مؤسسات المجتمع المدني التي تسعى لنهضة وتطوير المجتمع و تقدمه انطلاقا من أهداف المجتمع المكرسة لتحقيق الرفاه والعدل للجميع ، ولتتم ذلك بشكل سليم لابد من أطر قانونية ، وأنظمة تكفل للجميع المساهمة في العطاء والحوار بشكل سلمي ومتحضر ، وختم المليحان كلامه قائلا : إن بلورة مفهوم الأمن الفكرية لا تأتي من جهة أو طرف واحد ، بل من جميع مؤسسات المجتمع وهيئاته : الرسمية والأهلية. لكننا نؤكد هنا على أن غرس بذور هذا المفهوم ، وتوسيعه ليصبح ممارسة وسلوكا يأتي — في المقام الأول — من الأسرة والتعليم ،ولا أعتقد أن تعليمنا بشكله الحالي مؤهل للقيام بمثل هذا الدور الهام والكبير

ويتابع الدكتور عبدالله العطاس نائب رئيس نادي مكة الادبي والكاتب والناقد المسرحي كلام سابقه عن دور المؤسسات الثقافية في تعزيز مفهوم الامن الوطني بقوله : لا شك ان الأمن الفكري مسؤولية مشتركة لجهات متعددة ومؤسسات مختلفة، لكل منها دور، لو قاموا به لتحقيق التكامل الذي يصل بنا إلى الهدف المنشود ، وأضاف : وللمؤسسات الثقافية من أندية أدبية وجمعيات ثقافية دور مهم وفاعل، لأنها تضم النخب من المفكرين والأدباء والمثقفين، بما يحملون من رؤى وطروحات يشرون بها قضية (الأمن الفكري) بمناشط تقوم على الفعل المؤثر، النابع من الفكر الوطني المخلص الذي لا يكتفي بالشعارات، عبر الندوات والمحاضرات، بل يتجاوز ذلك إلى بدائل تستثمر مواهب وقدرات الشباب ليكونوا عنصراً رئيساً فيما يتم تقديمه من فعاليات ، وعلى سبيل المثال يمكن ان يكون (المسرح) منبرا لبث الأمن الفكري وتحصين الشباب به، من خلال نصوص هادفة، يشارك الشباب أنفسهم في أدائها وإخراجها ، ليكونوا منتجين للنشاط لا

مستهلكين له ، وختم العطاس كلامه قائلاً : ويجب ان نتوجه إلى الشباب حتى لا يكونوا وقوداً للإرهاب وحتى لا يصبحوا أدوات للتدمير بل مقومات للبناء والتعمير .
* دور المؤسسات الرياضية:

قال الكاتب والناقد الرياضي الدكتور عبدالرزاق أبوداود رئيس النادي الأهلي الأسبق وعضو شرفه لا تصور أن الأندية الرياضية قامت بالدور المطلوب في مكافحة الإرهاب توعية المجتمع بأهمية الأمن الفكري لان الأندية الرياضية للأسف الشديد لا تهتم إلا بالجانب الرياضي فقط رغم أنها (رياضية - ثقافية - إجتماعية) وبالتالي لديها مسؤوليات مجتمعية أخرى خصوصاً أنها أكثر الجهات استقطاباً للشباب وتأثيراً بهم لذلك يجب ان تطلع بدورها وتتفاعل مع دعوة الأمير نايف وتشكل ركيزة أساسية في الإستراتيجية الوطنية لتكريس الأمن الفكري وذلك من خلال الإعلان على قمصان اللاعبين مثلاً وإقامة الندوات والمحاضرات التوعوية في مقر الاندية ، واستدرك ابوداود حديثه قائلاً : ولكنني في نفس الوقت لا أتصور فعالية مشاركة نجوم الكرة في مثل هذه المناسبات خصوصاً ان معظمهم لا يملكون ثقافة تؤهلهم لذلك ومستواهم التعليمي ضعيف ولم يتلقوا القدر الكافي من العلم كي يقوموا بالتوجيه في مثل هذه الإستراتيجيات الوطنية الكبرى ، لذلك لابد من تثقيف اللاعبين اولاً بذلك من خلال دورات تاهيلية ليتعرفوا على أهمية هذا المفهوم ويستوعبوه جيداً حتى يؤدي الدور المنوط بهم على أحسن وجه
الأمن الفكري ومعارفه (١)

الأمن الفكري يعني - كما أتصور - ألا يتحول الفكر في عقل الإنسان وتصوراته إلى سبب أو دافع لإعلانه الحرب على مجتمعه، والثورة على وطنه من خلال وسائل العنف وأدوات الجريمة. والفكر بهذه الصفة فكر خطير وإجرامي لأنه يُنتج التهديد لاستقرار الناس وطمأنينة المجتمع. ولذلك يغدو الاهتمام بأمن المجتمع فكرياً أولوية في سلم الاهتمام بمعاني الاستقرار والبناء والتطور، وفي سياق العلاقات مع العالم الذي لا يمكن لمجتمع حديث الحياة بمعزل عنه.
لكن السؤال، هنا، هل الفكر الذي يهدد الأمن الاجتماعي والوطني والإنساني محتوى أم أداة؟ هل هو مضمون جاهز ومنتهى الإعداد أم هو آلة تنتج فكراً له هذه الخواص؟.

(١) د . صالح زياد أستاذ الأدب الحديث بكلية الآداب، جامعة الملك سعود، الرياض

والسؤال، هكذا، إشكالي، لأن الفكر بوصفه محتوى أو مضموناً، يستحيل إلى آلة لإنتاج التصورات والأفكار في المسافة التي تفسره وتبرره وتقع به . ونحن بالطبع نواجه مضامين فكرية اقامية للمجتمع بأسره وللزمن الحديث كله، ونواجه محتوى يطفح بالكرهية والتحريض والتصنيف تجاه من يجتمعون معه بجامع الوطن والعقيدة والإنسانية، وهذا المحتوى وتلك المضامين تحملها كتب ومقالات وخطب وأشرطة ومدونات على النت وتتداولها الأحاديث في الجلسات... إلخ، وهي خطرة دون شك، لكن خطورتها تزداد حين نتمثل دورها في الإنتاج للآلية العقلية التي تشغل هذا المضمون وتعيد إنتاجه!.

واعتقد أن من أبرز الأسباب التي تعوق أمننا الفكري، ما يلي:

- ١ - هيمنة ثقافة الرؤية الأحادية، حيث إلغاء الرأي الآخر ومصادرته وحربه. وهي رؤية تنشئ التعصب وتغزو التطرف والغلو لأنها لا ترى في المجتمع إلا التجانس، وفي الأفكار البشرية والأشياء إلا الحدية بين الصحيح والخاطئ والأبيض والأسود.
- ٢ - تساؤل قيمة العمل والإنتاج لدينا، وما يرتبط بها من أخلاقيات الاحترام للوقت، والانصراف عن الأحلام والتأملات والطوباويات، أو عن الفراغ الذي يدفع - خصوصاً الشباب - إلى البحث والتعلق بأهداف إيديولوجية أممية، وإلى الولع - أحياناً - بالتضحية والقيادة واسترخاء قيمة الحياة والعافية والسلامة.
- ٣ - عدم انتشار الحس العلمي والوعي المنهجي الموضوعي، بما يتسم به من تنظيم، وبحث عن السببية، وإيمان راسخ بنسبية الحقيقة، وأن التغير لا الثبات هو قانون الحقائق العلمية.
- ٤ - الطريقة التلقينية في التعليم، وهي طريقة تملي على المتعلم الخضوع والطاعة، وتعفيه من التفكير والتساؤل والنقد، ونتيجتها عقلية معلبة وقابلة للتفخيخ، لأنها بلا ذاتية وبلا حرية.
- ٥ - الهوة المتزايدة التي تفصلنا عن العصر والعالم، من خلال الطابع الاستهلاكي لطاقتنا الإنسانية. ومن نتائج هذا الوعي الاغتراب والقلق والانغلاق والإحباط، وهي مشاعر لا يمكن أن نفصل عنها ما يمكن أن نعتبره كرهاً وحقداً وضعيفة تجاه المنتج الحضاري الحديث وتجاه العالم.

القصور التي أثرت في مفاهيم الأمن الفكري (١) : -

وحول جوانب القصور التي أثرت في تكريس مفاهيم الأمن الفكري مجتمعنا قال الدكتور ماجد بن محمد المرسل رئيس القسم العلمي في حملة السكينة عضو لجان المناصرة : خلال العقد الخیر قفز هاجس الأمن إلى صدارة الأولويات الدولية والعالمية وتوسع الحديث عن الأمن وما يتعلق به من قضايا مختلفة في كثير من الدوائر السياسية والإعلامية والأمنية والفكرية والتربوية ونحن في المملكة جزء من هذا العالم شهدنا خلال السنوات الأخيرة أحداثا استثنائية لم تعرفها المملكة من قبل فالأخطار تحدق بنا من كل جانب وأمامنا وأمام أجيالنا تحديات صعبة تتعلق بالعمق والفكر والأخلاق الإسلامية وتعلق بالجماعة والوحدة الوطنية لا يمكن أن نتجاوزها إلا ببناء إستراتيجية جادة لإعداد هذه الأجيال لمواجهة تلك التحديات المختلفة في عصر الانفتاح وثورة الاتصالات والمعلومات وهذا ما نعينه ببساطة بالأمن الفكري ، وأضاف المرسل قائلا :

ولاشك أن الجهود المبذولة كثيرة في تعزيز الأمن الفكري ومواجهة الانحراف يميناً أو شمالاً وهي جهود مذكورة ومشكورة ، لكن هناك جوانب قصور أضعفت من أثر تلك الجهود أوجزها فيما يلي :

أولاً : كثير من تلك الجهود هي جهود فردية وإن صدرت من مؤسسات فتعلقها بالأفراد والاجتهادات الخاصة يتسبب في تعطيلها وإضعافها .

ثانياً : كثير من الجهود أيضاً وقتية كرد فعل على بعض الأحداث ثم تموت أو تدخل في سبات طويل دون وجود إستراتيجية طويلة وواضحة .

(١) الدكتور / ماجد محمد المرسل ، رئيس القسم العلمي في حملة السكينة عضو لجان المناصرة

ثالثا : بعض الجهود أقرب إلى كونها تسجيلًا للحضور في مواجهة الإرهاب من كونها قناعة حقيقية بالمعالجة وتفقد الإرادة الجادة في ذلك .

رابعا : كثير من المعالجات معالجات عامة تتضمن الشجب والاستنكار والإدانة العامة للانحرافات دون وضع للنقاط على الحروف بالأسلوب المناسب ، وتابع الشيخ المرسال كلامه أما السبب الخامس فهو أن غالب الجهود هي جهود رسمية أو شبه رسمية ، وهناك قصور كبير في الجهود الشعبية ، وغياب شبه تام للقطاع الخاص في مواجهة ظاهرة الإرهاب ،

سادسا : توظيف البعض ظاهرة الإرهاب في المزايدات واختلاق الخصومات وتبادل الاتهامات وتصفية الحسابات مع تيارات فكرية مخالفة له مما ساهم في تضليل الناس عن الوعي بخطورة الفكر المنحرف وأسبابه الحقيقية وصرف أنظارهم عن ذلك ، وختم الشيخ المرسال تعدده قائلا : أما السبب السابع فهو وجود عالم الانترنت المفتوح على هذا العالم الذي تورط عن طريقه غالب الشباب بالفكر المنحرف وجهود المعالجة فيه لا يمكن أن تقارب جهود دعاة التطرف يمينا أو شمالا والمتعاطفين معهم .

المعوقات التي تقف حجر عثرة في طريق تحقيق الأمن(١)

ومن جانب المعوقات التي تقف حجر عثرة في طريق تحقيق الأمن الفكري يقول الدكتور أحمد محمد المنيعي أستاذ علم الحديث المساعد بجامعة الإمام والمشرف على الشؤون العامة فيها وعضو لجان المناصرة : من أسس العمل على تكريس الأمن الفكري، عمل الاستراتيجيات العلمية؛ بحيث نبدأ باستطلاع أولي من الواقع، يشتمل على محاولة رصد بدايات الخلل وتحديد

(١) الدكتور : أحمد محمد المنيعي ، أستاذ علم الحديث المساعد بجامعة الإمام والمشرف على الشؤون العامة فيها وعضو لجان المناصرة .

مصادره، وتوصيف الظواهر، وحصر نقاط القوة والضعف، والإمكانات المتوفرة، وتلك التي نحتاج لتوفيرها، ومحاولة تحديد نسب التلوث الفكري، وتصنيف مستويات ذلك التلوث، واقتراح الوسائل والبرامج التي يتم من خلالها الحفاظ على نقاط القوة، وعلاج نقاط الضعف من خلال تحليلها، والبحث عن نقاط إضافية يتم بها زيادة قوة الفاعلية. ثم ننتقل إلى وضع استراتيجية على ثلاث مراحل (قصيرة ومتوسطة وطويلة) تحدد فيها الأهداف الواضحة والمعلنة، والرسالة، ورسم الآليات، وتحديد البرامج، والتكاليف المادية والبشرية... وحشد كافة الإمكانيات الحكومية والأهلية، ووضع البدائل، واختزال إمكانيات التحسين لكل إجراء، وتكثيف ورش العمل للمعنيين، وتسهيل لقاءاتهم بالمسؤولين، وتوفير الاحتياجات على مستوى يؤتي نتاجه بنسب عالية تحفز على الاستمرار، وتشجع على العطاء، والابتكار، وخلق فرص وبدائل متجددة، ومن الضروري أن يتضمن العمل معايير قابلة للقياس يعرف بها مدى النجاح والإخفاق ونسبة كل منهما.

ومما يجدر الإشارة إليه أن ما يعكر على الأمن الفكري ليس مجرد عفويات أو تصرفات غير مسؤولة، وإنما هي تنطلق من تنظيمات لها عمقها وقواعدها وأصولها ومقوماتها وإمكاناتها التي لا يجوز الاستهانة به. ومواجهتها إن لم تكن على مستوى قوتها أو أقوى منها كان ذلك من أسباب انتشارها وتعميقها ورفع رصيدها، وباختصار فإن تلك التنظيمات إفراز ونتاج لتنظيمات حركية معروفة لها قاعدة عريضة، بل يعد بعض الباحثين أنها الجناح العسكري لتلك التنظيمات العريضة! وتمتلك تلك التنظيمات خمسة إمكانيات: (القناعة «الإيمان بأفكارها»، والميزانيات المالية، والتخطيط، والقاعدة الاجتماعية الواسعة؛ ولو عاطفياً أحياناً، وأخيراً: السرية «وإن كان التنظيم معلناً فإن مقدراته وإمكاناته ومخططاته سرية»)، هذه الإمكانيات الخمسة يجب أن تقوم

الخطط الإستراتيجية الهادفة لتكريس الأمن الفكري على دراستها بعمق، وتربط الآثار الملموسة في الواقع بها، وتبني استراتيجيات تملك من الإمكانيات ما يكون مكافئاً أو أقوى من تلك الإمكانيات التي يمتلكونها. وإن من أهم المرتكزات في عمل الأمن الفكري التكريم والإشادة للعاملين في هذا المضمار وإعلان ذلك بوسائل متعددة، وجذب المتأرجحين للعمل في تحقيق الأمن، وانضمامهم إلى ميدان الأمن الوطني، فيجب التأكيد على تحفيز أولئك الذين أصابهم أنواع من المضايقات والأذى، وتعرضت حياتهم للخطر دون أن يجدوا من يواسيهم أو يسليهم حسياً أو معنوياً أو مادياً، ولا شك أن من الجودة في هذا المضمار التركيز على إيجابياتهم، وعدم التركيز على أخطائهم أو محاولة تعميمها على جميع العاملين في هذا المضمار.

وختم المنيعي حديثه قائلاً: «أما التغاضي عن جهود الصادقين وعدم رصدها والاستفادة منها تولد التخاذل والضمور في العمل. وعوداً على بدء فإن الأهم هو التركيز على العمل المؤسسي المبني على الاستراتيجيات المعدة من المختصين الموثوقين، ومتابعة تنفيذها وحشد كل الجهات الحكومية والأهلية لذلك.

الخاتمة

التوصيات : -

توصيات المشاركين لتحقيق الأمن الفكري في المجتمع :

١. إيجاد إستراتيجية وطنية شاملة لتحقيق الأمن الفكري
٢. نشر مبادئ حرية التعبير بما يتلاءم مع ديننا وعاداتنا
٣. الاستفادة من تجارب لجان المناصرة في تنفيذ شبهات المتطرفين عبر وسائل الإعلام والمؤسسات الثقافية
٤. تعزيز دور الأسرة من خلال ويتمثل في : -
 - تنمية المقبلين على الزواج بدورات تعمل على توعيتهم بأهمية الأمن الفكري لبناء أسر سعيدة .
 - التنبيه على أولياء الأمور بضرورة مراقبة الأبناء ومشاركتهم في خياراتهم وتوجيههم التوجيه الصحيح .
٥. شغل أوقات الشباب بالأمور النافعة من خلال أنشطة الأندية الرياضية والثقافية والمدرسية.
٦. تأهيل المعلمين والمعلمات فكريا ومراقبة أداؤهم .
٧. العمل المشترك بين الطالب والمدرس والأسرة على استغلال المناهج المدرسية لتعزيز الانتماء الوطني .
٨. إعادة النظر مجددا في مناهج التعليم بحيث تبتعد عن التلقين وتقترب من تحريض العقل
٩. إعطاء مادة التربية الوطنية اهتماما اكبر وتقريبها من الطلاب بربطها ببرامج غير تقليدية محببة للشباب .
١٠. تكثيف جهود الباحثين في الجامعات لتحليل الأسباب وإيجاد الحلول.
١١. تعزيز دور الإعلام بصناعة حملات في مختلف وسائل الإعلام باحترافية عالية يبت من خلالها رسائل غير مباشرة لنشر هذا المفهوم.
١٢. استغلال المسرح والدراما التلفزيونية في تكريس هذا المفهوم .

١٣. عمل دورات تأهيلية للخطباء والدعاة ومراقبتهم والأخذ على يد المتشدد والمتطرف منهم .

١٤. إيجاد اطر قانونية تحمي المثقفين والكتاب والعلماء من التكفير أو التفسير أو التطرف .

١٥ قيام المنابر الثقافية والرياضية بتكريس هذا المفهوم عبر أنشطتها المختلفة

الفهرس

- ١- مقدمة (الأمن الفكري) ص ١
- ٢- مفهوم الأمن الفكري وأهميته ص ٢
- ٣- الأمن الفكري (ناحية تأصيلية وشرعية) ص ٧
- ٤- ركائز الأمن الفكري ص ٨
- ٥- دور المؤسسات الشرعية ص ١٠
- ٦- دور المؤسسات التربوية ص ١٣
- ٧- أهمية إرتباط التعليم بالتربية ص ١٥
- ٨- مهمة المدرسة في الكشف المبكر للانحراف ص ١٥
- ٩- أهمية الجامعات ومعاهد التعليم العليا في تنمية الوعي الامني ص ١٧
- ١٠- أهمية المؤسسات التعليمية في كيفية الإستفادة من وقت الفراغ..... ص ١٩
- ١١- وظيفة المؤسسات التعليمية في تنمية الوعي الأمني..... ص ١٩
- ١٢- المناهج الدراسية ص ٢٠
- ١٣- الواجبات المقترحة على الأسر الطلابية ص ٢٢
- ١٤- الإستراتيجيات التربوية ضرورة يلحها الواقع لتعزيز الامن الفكري ... ص ٢٤
- ١٥- دور الأسرة والمجتمع ص ٢٦
- ١٦- دور المؤسسات الإعلامية ص ٢٧
- ١٧- دور المؤسسات الثقافية ص ٣٠
- ١٨- دور المؤسسات الرياضية ص ٣١

- ١٩ - الامن الفكري ومعوقاته ص ٣٢
- ٢٠ - القصور التي أثرت في مفاهيم الأمن الفكري ص ٣٤
- ٢١ - المعوقات التي تقف حجرة عثرة في طريق تحقيق الامن الفكري ص ٣٥
- ٢٢ - الخاتمة (التوصيات) ص ٣٨
- ٢٣ - الفهرس ص ٤٠

المراجع

- (١) عبد المنعم بن سليمان المشوح ، مدير حملة السكينة للحوار
- (٢) الدكتور / علي النفسية ، مدير التوعية والتوجيه بوزارة الداخلية
- (٣) الدكتور/ عبد الحفيظ بن عبد الله المالكي مدير تحرير مجلة البحوث الأمنية عضو هيئة التدريس بكلية الملك فهد الأمنية
- (٤) صالح زياد أستاذ الأدب الحديث بكلية الآداب، جامعة الملك سعود، الرياض .
- (٥) الدكتور : أحمد محمد المنيعي ، أستاذ علم الحديث المساعد بجامعة الإمام والمشراف على الشئون العامة فيها وعضو لجان المناصحة .
- (٦) الدكتور عزام محمد الشويعر ، رئيس لجنة تقييم الأئمة والخطباء بالرياض
- (٧) الباحثة / بنيه الملحم ، باحثة سعودية أكاديمية في الأمن الفكري
- (٨) الدكتور / ماجد محمد المرسال ، رئيس القسم العلمي في حملة السكينة عضو لجان المناصحة .
- (٩) الدكتور / طلال بكري ، رئيس لجنة الشئون الاجتماعية والأسرة والشباب بمجلس الشورى .
- (١٠) الدكتور / عبد العزيز الثنيان ، وكيل وزارة التربية والتعليم سابقاً ، عضو اللجنة التعليمية بمجلس الشورى .

